٣١ شهيداً وجريحاً بانفجار لغم من مخلفات داعش شرق سلمية.. ونظام أردوغان يصف احتلاله بـ«الإنساني»!

سلاح الجو يدمي الإرهابيين في ريفي حماة وإدلب

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

كثف سلاح الجو في الجيش العربي السوري من استهدافه للتنظيمات الإرهابية في ريفي حماة وإدلب، ما أدى إلى مقتل العشرات منهم، وذلك بعد مواصلة هؤلاء الإرهابيين خرقهم لـ«اتفاق إدلب» وعدم الالتزام به. وفي التفاصيل، فقد تصدى الجيش لمحاولة تسلل مجموعات إرهابية ترفع شارات تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي من محاور الأربعين وعطشان بريف حماة الشمالي والحويز والحويجة بريفها الغربي نحو عدة نقاط له، وتعامل معها بالأسلحة الرشاشة وكبدها خسائر فادحة بالأفراد والعتاد.

ونصت المرحلة الثانية من «اتفاق إدلب» المعلن في ١٧ أيلول الماضي على انسحاب التنظيمات الإرهابية إلى خارج المنطقة «المنزوعة السلاح» التي حددها الاتفاق بغضون منتصف تشرين الأول الماضي وهو ما لم يتم إلى اليوم.

كما أحبط الجيش محاولة تسلل مجموعات إرهابية باتجاه نقاط له من محاور التمانعة والخوين والزرزور بريف إدلب الجنوبي الشرقي وبداما والناجية بريف جسر الشغور وردها على أعقابها خائبة بعد أن قتل العديد من أفرادها وجرح آخرين.

من جهته، بيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن» أن الجيش رد على خروقات الإرهابيين، واستهدف برشاشات طيرانه الحربي ومدفعيته نقاط تمركز الإرهابيين ومواقعهم في الأراضي الزراعية لقرية الأربعين وعطشان واللطامنة ومورك وحصرايا بريف حماة الشمالي والحويز والحويجة بريفها الغربي، وكذلك في التمانعة والخوين والزرزور وسكيك وأطراف خان شيخون الغربية ومحور الكتيبة المهجورة وطويل الحليب ومحيط الناجية. وأسفر رد الجيش، بحسب المصدر، عن مقتل العشرات من الإرهابيين المحليين والوافدين وإصابة آخرين وتدمير عتادهم الحربي.

من جهته، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن سلاح الجو عاد للتحليق في ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي بعد نحو ٣٥ يوماً من الاستهداف الأخير له لمواقع الإرهابيين في ريف جسر الشغور.

وربط مراقبون عودة سلاح الجو لاستهداف الإرهابيين مع تصاعد الأنباء عن قرب انطلاق المعركة الحاسمة في إدلب.

من جهة ثانية، ذكر «المرصد» أن رتلاً تابعاً لقوات الاحتلال التركي دخل نحو الأراضي السورية بعد منتصف ليلة الأحد، ضم نحو ٢٠ آلية حملت جنوداً ومعدات لوجستية إلى «نقطة المراقبة» التركية في منطقة الصرمان بريف مدينة معرة النعمان بالقطاع الجنوبي من ريف إدلب، بعدما دخلت أول أمس شاحنات تركية من معبر باب الهوى محملة بغرف مسبقة الصنع وتوجهت إلى نقاط المراقبة التركية بريفي حماة وإدلب.

ولم يتوقف الفلتان الأمني في إدلب التي يسيطر على معظمها تنظيم «النصرة، حيث أكد «المرصد» انفجار دراجة نارية مفخخة في منطقة ساحة الساعة وسط المدينة، ما أسفر عن سقوط جرحى بعضهم في حالات خطرة، ومعلومات أولية عن مفارقة أحدهم للحياة.

وأكد أن مسلحين مجهولين قتلوا أمس مسلحاً من ميليشيا «جيش الأحرار» وذلك بإطلاق النار عليه في القطاع الجنوبي من ريف إدلب يوم السبت ليرتفع عدد الأشخاص الذين قتلوا في أرياف إدلب وحلب وحماة إلى ٤٨٨ مقتولاً منذ الـ٢٦ من نيسان الفائت. ومع تواصل الاحتلال التركي لأجزاء من الشمال السوري، زعم وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، أن بلاده تقوم «بأكبر عملية إنسانية» في العالم بسورية، في جرابلس وإعزاز والباب، على مساحة ألفي كيلومتر مربعين، وفق وكالة الأناضول».

من جهة ثانية، استشهد صباح أمس ٢٤ مواطناً من أهالي قريتي البستانة وسرحة وأصيب ٧ آخرون وبينهم نساء وأطفال إصابات بالغة بانفجار لغم مضاد للدروع من مخلفات تنظيم داعش الإرهابي بالسيارة التي كانت تقلهم إلى وادي العذيب بريف سلمية الشرقي لجني ثمار الكمأة.

ونقلت جثامين الشهداء إلى مشفى سلمية الوطني على حين أسعف الجرحى للمشفى المذكور ونظيره بحماة وقدمت لهم الإسعافات الأولية اللازمة وهم: دعاء طراد الرحمن ونجاح العقاب وعبد العزيز العقاب وكوثر طراد الرحمن وسلطان عقاب العقاب وعبد الجبار متعب العقاب وعبد الرزاق العقاب.

أحد المواطنين الذي اصيب بانفجار لغم من مخلفات داعش في وادي العذيب بريف سلمية أمس (سانا)

اجتماع لفتح ممر للرافضين للمصالحة في «الركبان» إلى الشمال السوري

القضاء على دواعش بيادية تدمر

حمص- نبال إبراهيم
الوطن- وكالات

قضى الجيش العربي السوري، أمس، على عدد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، في حين بحث الجانب الروسي في منطقة جليغيم مع ممثلي الأهالي القاطنين في «مخيم الركبان» مسألة السماح بافتتاح ممر آمن للراغبين بالتوجه إلى الشمال السوري من الرافضين للمصالحة.

وذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن وحدة من الجيش اشتبكت مع مسلحي داعش على اتجاه المنطقة الواقعة إلى الشمال الشرقي من مدينة تدمر وسط قصف مدفعي طال مواقع انتشارهم، وأوقعت عدداً منهم قتلى ومصابين.

كما استهدفت وحدات الجيش بنيران أسلحتها الرشاشة والمدفعية الثقيلة تحركات للتنظيم شمال غرب بلدة السخنة وعلى اتجاه سد عويرض والمنطقة الواقعة على مقربة من الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في البادية الشرقية وأوقعت إصابات محققة في صفوف التنظيم وكبدته خسائر جديدة بالأرواح والعتاد.

من جانبه، نقل «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، عن مصادر وصفها بـ«المتقاطعة» زعمها أن مسلحي داعش، المنتشرين في المنطقة الواقعة بين شمال شرق تدمر وشمال غرب السخنة، قاموا مساء السبت بنصب كمين لمجموعة من قوات الجيش والقوات الرديفة في المنطقة، ما أسفر عن استشهاد مالا يقل عن ٦ عناصر من قوات الجيش بينهم ضابطان اثنان، وسط أنباء عن أسر ٣ آخرين لا يعلم هويتهم حتى اللحظة.

من جهة ثانية، بينت مصادر خاصة لـ«الوطن»، أن الجانب الروسي عقد اجتماعاً أمس، بمنطقة جليغيم، مع عدد من ممثلي الأهالي القاطنين في «مخيم الركبان» الواقع على الحدود السورية الأردنية في أقصى الريف الجنوبي الشرقي لمحافظة حمص، وذلك لبحث مطالب القادمين من المخيم نحو مناطق سيطرة الدولة السورية وبحث مسألة السماح بافتتاح ممر آمن للراغبين بالتوجه إلى الشمال السوري من الرافضين للمصالحة مع الدولة السورية.

والثلاثاء الماضي تم افتتاح ممرين إنسانيين في نقطتي جليغيم وجبل الغراب من الهيئتين التنسيقيتين المشتركتين السورية والروسية لخروج المحتجزين من «مخيم الركبان» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وميليشيات مسلحة مدعومة من قبلها.

وفي نفس اليوم دخلت أول عائلة مؤلفة من ٢٣ شخصاً، إلى مناطق جنوب شرق البلاد عبر ممر جليغيم قادمة من منطقة الـ٥٥ كم، على حين ترددت أنباء عن خروج نحو ٥٠ عائلة لاحقاً.

وتحتجز الميليشيات المسلحة في «مخيم الركبان» وعلى رأسها ميليشيا «مغاوير الثورة» المدعومة من قوات الاحتلال الأميركي المنتشرة في محيط المخيم، المدنيين وتمنعهم من الخروج إلى أماكن سيطرة الدولة. على خط موازٍ، طالبت ما تسمى «الهيئة المدنية» المخيم التابعة للميليشيات المسلحة في رسالة نشرتها على مواقع التواصل الاجتماعي أمس، نقلتها مواقع إلكترونية معارضة، «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بفتح ممرات إلى المخيم لتأمين احتياجات ومتطلبات المهجرين (المحتجزين) للتخلص من مما أسمته ضغوط قوات الجيش والروس للعودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

وكلفت «الهيئة المدنية» ميليشيا «جيش مغاوير الثورة» بتمرير الرسالة لـ«التحالف الدولي».

وفي وقت سابق من يوم أمس، طالبت «الهيئة» أيضاً في بيان نقلته وكالات معارضة، كلاً من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة باستلام ملفهم وإيجاد ما سمته «حماية دولية لأهالي المخيم».

مشروع قانون أميركي للاعتراف بسيادة «إسرائيل» على الجولان

صالح لـ«الوطن»: خرق للقانون الدولي ويؤكد البلطجة والعربدة الأميركية

موفق محمد - وكالات

ندد مدير مكتب شؤون الجولان في رئاسة مجلس الوزراء مدحت صالح، بمساعي «إسرائيل» لشرعنة احتلالها للجولان وبالتحركات الجارية في الولايات المتحدة الأميركية، لتأييد ذلك، مشدداً على أن ذلك يعتبر «خرقاً للقانون الدولي ويؤكد البلطجة والعربدة الأميركية».

وفي تصريح لـ«الوطن»، أشار صالح إلى سعي إسرائيلي محموم من أجل الاعتراف بسيادة «إسرائيل» على الجولان من أجل تكريس قانون الضم الجائر الذي أقرته «إسرائيل» في عام ١٩٨١ وعملت على تكريسه بكل السبل في محاولة فرض الجنسية الإسرائيلية على أهالي الجولان الذين رفضوها بكل قوة ثم محاولتها إجراء انتخابات مجالس محلية التي فشلت فشلاً ذريعاً، وذلك في تعليقه على ما نشرته صحيفة «يسرائيل هايوم» الإسرائيلية، بأن مجلس الشيوخ الأميركي سيناقش هذا الأسبوع مشروع قانون يقضي بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل.

وشدد صالح على أن هذا السعي لكسب الاعتراف الدولي بالسيادة على الصهيونية على الجولان هو «خرق للقانون الدولي ويؤكد البلطجة والعربدة الأميركية في سلخ أراض والاعتراف بها تحت السيادة الإسرائيلية». ولفت صالح إلى أن «إسرائيل» تستغل الوضع القائم في سورية والحرب الإرهابية والاقتصادية المفروضة عليها وانشغال العالم بأزمات كثيرة، وأضاف: إن «إسرائيل ترى أن الإدارة الأميركية بزعامة دونالد ترامب قادرة على تلبية كل حاجات «إسرائيل» كما فعل مع القدس».

ولم يستبعد صالح، أن تحصل «إسرائيل» من أميركا على إقرار بهذا الاعتراف «لأن المناخ والقوى الداخلية الأميركية كلها تصب في صالح «إسرائيل» ولا يوجد ما يمنع مثل هذا الاعتراف في ظل مجتمع دولي متفكك». وحذر صالح من أن الموقف الأميركي يمكن أن يؤثر على وضع الجولان القانوني «لأن عدداً من الدول يمكن أن تسعى في نفس الاتجاه وهذا القرار إذا اتخذ مع مرور الزمن يعطي لكثير من الدول الحجة بالاعتراف به وخصوصاً أن «إسرائيل» ستسعى للضغط على الكثير من الدول في هذا الاتجاه». وشدد صالح على أن الخيار الوحيد لمواجهة مساعي «إسرائيل» والتحركات الأميركية هو «بمقاومة هذا الإجراء بقوة العمل المقاوم بالأساس، لكن في ظروف معقدة كهذه، عمل ما هو ممكن بالنزول إلى الشارع والعمل مع المجتمع الدولي وتحريك المغتربين في الخارج دعما للأهل في الجولان بشكل فعلي وكبير والعمل الدبلوماسي المكثف وعدم الاكتفاء بالرسائل».

ولفت صالح إلى أن «التفكك العربي وهرولة العرب للتطبيع (مع إسرائيل) يقوي موقف «إسرائيل» بأن تفعل ما يحلو لها في الجولان وفلسطين وهذه الهرولة تشجع إسرائيل وأميركا على هذا العمل الإجرامي».

ومنذ العام الماضي يسعى الاحتلال الإسرائيلي لتمرير قرار أميركي للاعتراف بالجولان كجزء من «إسرائيل»، وذلك في أعقاب نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

وفي كانون الأول ١٩٨١ قرر الكنيست الإسرائيلي ضم الجزء المحتل من الجولان السوري الواقع غربي خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٧٤ إلى «إسرائيل» بشكل أحادي الجانب.

في المقابل اتخذ مجلس الأمن الدولي في ١٧ الشهر نفسه وبالإجماع القرار رقم ٤٩٧، دعا «إسرائيل» إلى إلغاء ضم الجولان بحكم الأمر الواقع واعتبر قرارها «ملغى وباطلاً وغير شرعي».

وفي أيلول العام الماضي توقّع السفير الأميركي في «إسرائيل» ديفيد فريدمان في تصريح صحفي أن يبقى الجولان تحت سيطرة «إسرائيل إلى الأبد»، وأشار إلى إمكانية اعتراف بلاده رسمياً بالجولان على أنه «إسرائيلي»، لكن مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي جون بولتون قال خلال زيارته لـ«إسرائيل» في آب من العام الماضي، إن هذا الأمر غير مطروح.

من جهة ثانية، نقلت وكالات روسية عن المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف قوله أمس إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيبحث مع رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الأزمة السورية عندما يلتقيان في موسكو يوم الأربعاء المقبل.

من جانبها نشرت وكالة «سبوتنيك» تغريدة لنتنياهو على «تويتر» أكد فيها أنه سيلتقي في موسكو، يوم الأربعاء، مع بوتين، وبأنه أجرى مكالمة هاتفية، تمهيداً لهذا اللقاء، مؤكداً أن إيران ستكون الملف الذي «سيحتل صدارة المباحثات».

أما موقع قناة «روسيا اليوم» فنقل عن نتنياهو قوله في اجتماع لحكومته أمس: «إسرائيل ستواصل العمل وفق الحاجة من أجل صد التموضع العسكري الإيراني في سورية»، وذلك بعد يوم من إعلان أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، علي شمخاني، أن إيران حققت أكثر من ٩٠ بالمئة من أهدافها في سورية وأن «الاعتداءات الإسرائيلية لم يكن لها أي تأثير إستراتيجي على المقاومة هناك».

لا خطط لعمليات عسكرية مشتركة بين «ضامني» أستانا في سورية

روسيا: شرطتنا قد تشارك في إنشاء «منطقة عازلة» على أساس «بروتوكول أضنه»

وكالات

أكدت موسكو احتمال مشاركة الشرطة العسكرية الروسية في إنشاء «منطقة عازلة» على الحدود السورية التركية، على أساس بروتوكول أضنه الأمني الموقع بين البلدين عام ١٩٩٨، وذلك بعد يوم واحد من إعلان الإدارة الأميركية قراراً بالإبقاء على المئات من قواها المحتلة في سورية.

وأكدت موسكو، أنه لا يوجد خطط للقيام بأعمال عسكرية مشتركة بين روسيا وتركيا وإيران على الأراضي السورية.

وذكر الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وفي مقابلة مع «التلفزيون الفيتنامي» وتلفزيون الصين المركزي، و«فينيكس» قبيل زيارته للصين وفيتنام، «لم يستبعد مشاركة الشرطة العسكرية الروسية في إنشاء «منطقة عازلة» على الحدود بين سورية وتركيا، مشيراً إلى أن مناقشة تفاصيل هذه المنطقة لا تزال مستمرة. وقال لافروف: «دار الحديث عن إنشاء منطقة عازلة على أساس الاتفاق الذي وقعته تركيا وسورية عام ١٩٩٨، وينحصر الاتفاق في ضرورة التعاون بين الطرفين في إزالة التهديدات الإرهابية على الحدود المشتركة، بما في ذلك السماح لتركيا للقيام بأعمالها في بعض الأجزاء من الحدود في الأراضي السورية».

وقال: «توجد لدينا خبرة عندما كانت الاتفاقات البرية حول وقف إطلاق النار ومراعاة الإجراءات الأمنية وإنشاء مناطق خفض التصعيد تجري بمشاركة الشرطة العسكرية الروسية. وهناك احتمال لذلك فيما يخص المنطقة العازلة المذكورة. لكن أشير مرة أخرى إلى أن العسكريين يقومون بإنهاء تنسيق التفاصيل، مع الأخذ بعين الاعتبار موقف دمشق وتركيا».

من جهة ثانية، قال لافروف: «لا يوجد لدينا فهم مشترك بشأن أي من الأكراد إرهابيون، لدى تركيا موقف فريد، ونحن نفهم قلقهم، إلا أنه يجب فصل القمح عن الزؤان واستبيان أي من الفصائل الكردية متطرفة فعلا وتشكل خطراً على أمن تركيا».

وأكد لافروف، وفق وكالة «سبوتنيك» للأنباء، أنه لا يوجد خطط للقيام بأعمال عسكرية مشتركة بين روسيا وتركيا وإيران على الأراضي السورية، واضاف: «أعربت تركيا عن قلقها إزاء التهديد لأمنها، والحكومة السورية تحتج ضد وجود الجيش التركي على أراضي الدولة».

وتابع: مع ذلك، «فقد أيدت صيغة أستانا، أنه قرار براغماتي ساعد في تحقيق ما لا يمكن لأحد فعله لضمان وقف إطلاق نار حقيقي على معظم أراضي سورية وضمان بدء حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة المسلحة».

عربة عسكرية تابعة للشرطة العسكرية الروسية في ريف منبج (عن الإنترنت – أرشيف)

يأتي ذلك، بعد يوم واحد من إعلان الإدارة الأميركية أنها ستبقي ٤٠٠ جندي من قواتها المحتلة في سورية، عقب عدة أشهر من قرار الرئيس دونالد ترامب بسحب سريع وكامل لقوات بلاده من سورية.

في المقابل قال رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان رداً على القرار الأميركي في مقابلة مع شبكة «سي. إن. إن. ترك» التركية، حسبما نقل موقع قناة «روسيا اليوم»: إن أي «منطقة آمنة» على طول حدود تركيا مع سورية يجب أن تكون تحت سيطرة تركيا، على حين ذكرت مواقع الكترونية معارضة، أن مصادر في واشنطن أكدت رفض الجانب الأميركي انتشار قوات تركية أو حليفة لها في «المنطقة الأمنية» المزعومة، وذلك خلال المباحثات التركية الأميركية التي أجريت في واشنطن قبل يومين. وعكس البيان الذي أصدره متحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» عن نتائج اجتماع وزير الدفاع بالوكالة، باتريك شاناهان، بوزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، أن الملفات التي يختلف عليها الطرفان لا تزال قائمة، بحسب المواقع.

وأضاف الجانب الأميركي وفق المواقع: أنه «لن يتم السماح بوجود أي قوات في المنطقة الأمنية، وخصوصاً من قوات المعارضة التي تدعمها تركيا»، وكشف «أن قوات غربية ستنضم لاحقا إلى القوات الأميركية» في المنطقة. في الأثناء، أعلن السيناتور الأميركي ليندسي غراهام، أن خطة الرئيس ترامب تهدف إلى الدفع باتجاه نشر ما يصل إلى ألف جندي أوروبي.

وكان أردوغان علق على القرار الأميركي الأخير بالقول: إن «بلاده تأمل في أن تنشئ هذه المنطقة الأمنية بالتعاون مع حلفائها، لكنها لن تتردد في إقامتها بإمكاناتها الخاصة إذا لم يتحقق ذلك».

في سياق متصل، ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أمس، بحسب ما ذكر موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري، أن قرار الإدارة الأميركية بإبقاء جنود في سورية، جاء بعد ضغوط من حلفاء الولايات المتحدة الذين أشاروا إلى أنهم لن يبقوا بمفردهم لمنع عودة ظهور تنظيم داعش دون وجود أميركي.

قولاً واحداً

حين يدافع «عرب وارسو» عن إسرائيل

رفعت إبراهيم البدوي

كتب دنيس روس، المساعد الخاص السابق للرئيس باراك أوباما والمدير السابق «لمجلس الأمن القومي» الأميركي والزميل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تقريراً مفصلاً عن المداولات التي شارك في قسم منها وأدارها بنفسه خلال انعقاد مؤتمر وارسو الأخير، كاشفاً عن أهم ما أدلى به بعض الوزراء العرب الذين شاركوا في المؤتمر، ومما جاء في تقرير دنيس روس:

دعيت الأسبوع الماضي لإدارة إحدى جلسات «المؤتمر الوزاري لتعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط» الذي استضافه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ووزير الخارجية البولندي ياتسيك تشابوتوفيتش في وارسو بين ١٣ و١٤ شباط. وتضمنت تلك الجلسة ثلاثة من كبار المسؤولين العرب، هم وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، ووزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، ووزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد الخليفة، وقد أجريت بعد ذلك مقابلةً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي شارك أيضاً في هذا المؤتمر. وكشفت هذه المحادثات وغيرها عن العديد من الدروس المثيرة للاهتمام، وكانت واعدة في العديد من الحالات.

أولاً، الأوروبيون يشعرون بالقلق جراء الأخبار اللافتة التي سمعوها من الوزراء العرب ومن نتنياهو عن الأعمال التي وصفت الجهود التي تقوم بها إيران لزعزعة الاستقرار في المنطقة واستغلال النزاعات فيها، سواء عن طريق تهريب الأسلحة إلى البحرين والسعودية، أم استخدام الميليشيات الشيعية لفرض إرادتها على الحكومات، أو إرسال الصواريخ إلى «حزب الله» و«حماس» والحوثيين، أو تشجيع الإرهاب، أو التخريب، في المنطقة.

ثانياً، إن إيران لن تتوقف عن إثارة المشاكل في الخارج ما لم تصبح تكاليفها أكثر حدّة. ومن اللافت للنظر أن الوزراء العرب أشاروا إلى أن العقوبات الأميركية ليست سوى جزء من الحل. فمن وجهة نظرهم، أن تحميل إيران عواقب أفعالها يستلزم أيضاً توحيد جهودهم في جبهة معارضة راسخة وجماعية، فضلاً عن بذل المزيد من الجهود لإطلاع الرأي العام الإيراني على التكاليف المترتبة على مغامرات حكومتهم.

ثالثاً، إن المشهد الإستراتيجي العربي الإسرائيلي يتغير، حتى وإن لم يكن «الشرق الأوسط الجديد» الذي تصوره شمعون بيريز على وشك أن يبصر النور. فمؤتمر وارسو لم يكن شبيهاً بالتجمعات الدولية الأخرى أو مؤتمرات السلام التي شارك فيها كبار المسؤولين العرب والإسرائيليين. ففي اللقاءات السابقة، بدءاً من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ووصولاً إلى مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧، كان كل طرف يلقي خطابات معدّة مسبقاً من دون حدوث أي نقاش فعلي أو مشاركة حقيقية. ولكن الأمر اختلف في وارسو: فقد كان المؤتمر عبارة عن جلسة أسئلة وتعليقات مدارة من رئيس الحلقة (أي روس نفسه) حيث جلس جميع المشاركين في قاعات مغلقة وأصغوا مباشرةً لبعضهم بعضاً، بمن فيهم وزراء الخارجية العرب ورئيس الوزراء الإسرائيلي جنباً إلى جنب وعلناً وهذا الأمر بحد ذاته تقدم ملموس.

يضيف دنيس روس: على سبيل المثال، أشرتُ خلال مناقشة حول كيفية التصدي للتكتيك المنخفض التكلفة الذي تلجأ إليه إيران والمتمثل في استخدام الميليشيات الشيعية في الخارج وقلت (والكلام لدنيس روس): إن إسرائيل نفّذت أكثر من ٢٠٠ عملية ضد القوات الإيرانية والقوى الوكيلة لها التي كانت تحاول ترسيخ وجودها في سورية. وحين سألت أحد الوزراء العرب عن رد فعله (وزير خارجية البحرين)، أجاب إن إسرائيل كانت تمارس «حقها في الدفاع عن نفسها». وكان نتنياهو حاضراً عندما تم إبداء هذه الملاحظة وغيرها من الملاحظات اللافتة للنظر التي صرّح بها الوزراء العرب السبعة الحاضرون، وقد وافق على تحليلاتهم للأمور في تعليقاته اللاحقة التي أدلى بها لي ولآخرين. وقد لا يرقى هذا الأمر إلى مصاف التطبيع، ولكنه يوجد حالة طبيعية جديدة.

أما في الشأن السوري فقد قال دنيس روس في تقريره: لقد أظهر المشاركون توافقاً في الآراء حول عدة مسائل رئيسية تتعلق بسورية. فضّل الجميع تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ الذي يدعو إلى وقف الأعمال العدائية، وصياغة دستور جديد، وتنفيذ عملية انتقال سياسي على مدى ثمانية عشر شهراً. ولم تكن هناك مفاجأة، لكن ما لفت نظري هو وجود توافق آخر في الآراء، تمثل بتباين المصالح الروسية والإيرانية في سورية، وإمكانية استغلال هذه الخلافات للحد من الوجود الإيراني في البلاد وربما حتى تطبيق القرار ٢٢٥٤. ولكنني أشك كثيراً في إمكانية توسيع هذه الخلافات في وقت قريب.

عرضت ما جاء في تقرير دنيس روس، للأمور التالية:

أولاً، تبيان خريطة السياسة المستقبلية لدول عرب الخليج ومدى الاندفاع والحماسة في الدفاع عن إسرائيل (العدو المحتل لفلسطين) ضد إيران (الناصرة لفلسطين والملتزمة بالقضية الفلسطينية) بالدفع نحو أكبر عملية تحشيد وتضليل إعلامي عربي - أميركي ضد إيران، واستعدادهم للتطبيع المجاني المذل مع العدو الإسرائيلي، والتحالف معه ضد إيران ومحور المقاومة في المنطقة.

ثانياً، الخوف الذي ينتاب دول الخليج من انحسار دور العدو الإسرائيلي في المنطقة، نتيجة رسوخ وتعاظم قدرة التحالف الإستراتيجي بين سورية وإيران، ونجاحه في منع تنفيذ أي من الصفقات المذلة على حساب تصفية القضية الفلسطينية، ومنها صفقة القرن.

ثالثاً، نتيجة تآكل الدور الإسرائيلي المتواصل، ظهر اندفاع عرب الخليج في الدفاع عن إسرائيل وإعطائها حق الدفاع عن نفسها ضد قوى المقاومة، وهذا ما يثبت للقاصي والداني أن مصير استمرار أنظمة الخليج بات مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باستمرار الكيان الصهيوني، لا بل الدفاع عنه ولو كان ذلك على حساب تصفية قضية فلسطين وهدر حقوق شعب فلسطيني بأكمله.

حين يدافع عرب «وارسو» عن إسرائيل ويبلغون هذا الدرك، لا بد لنا من إدراك سبب التآمر على سورية وإيران، ولا بد من اليقين أن سورية هي تاريخ وحاضر ومستقبل الأمة العربية، وأن عرب الخليج هم أنظمة مصنوعة بلا تاريخ، وأنهم سبب علّة فلسطين والأمة.